

ميزانية الموازن

لتقديم مقترحات قانون المالية لسنة 2013



المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

budget-citoyen@finances.gov.ma



تمهيد

يكتسي قانون المالية أهمية بالغة، بصفته الأداة الرئيسية بيد الحكومة لإنجاز الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الوسيلة المثلى لتحديد أولويات الإنفاق العمومي. كما يحظى هذا القانون بتتبع واهتمام المواطنين لما يترتب عنه من آثار مباشرة على الظروف المعيشية للمواطن.

وفي هذا الإطار تصدر وزارة الاقتصاد والمالية للسنة الثانية على التوالي ميزانية المواطن التي تقدم قانون المالية لسنة 2013 وذلك استمراراً للمبادرة التي تم اتخاذها خلال سنة 2012، والتي تندرج في إطار الجهود المبذولة لتحسين التواصل مع المواطن وتكريس الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، خاصة منها الحق في الولوج إلى المعلومة.

وفي هذا الصدد، تهدف ميزانية المواطن إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة والشفافية من خلال إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول السياسات والاختيارات العمومية التي تعبر عنها ميزانية الدولة والمواضيع المالية وكذا تتبع تنفيذ هذه السياسات.

هذا، وقد عملت الوزارة، بعد التشاور مع بعض الفعاليات المدنية المعنية، على إغناء ميزانية المواطن لهذه السنة بتقديم ملخص، مبسط ومفهوم للمعطيات الميزانية، خصوصاً الفرضيات والتوجهات الأساسية لقانون المالية لسنة 2013، مع التركيز على المؤشرات الماكرواقتصادية وكذا الموارد المحصلة من مختلف المصادر وتوزيع النفقات حسب المحاور الرئيسية للسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التدابير ذات الطابع الاقتصادي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

أهداف قانون المالية

تحقيق نمو تضامني في ظل الاستقرار

• **الرافد الثاني:** تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني لجعله أكثر إنتاجية، وتنمية وتنويع العرض التصديري، مع العمل على الحفاظ على حصصنا في الأسواق التقليدية، وولوج الأسواق المنبثقة العربية والإفريقية.

• **الرافد الثالث:** تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصة، وهو ما يمثل صمام الأمان من أجل نمو مستدام داعم للاستقرار الاجتماعي.

يهدف قانون المالية لسنة 2013 إلى تحقيق نمو تضامني في ظل الاستقرار والتحكم في التوازنات الماكرواقتصادية وذلك عبر ثلاثة روافد:

• **الرافد الأول:** تشجيع وتقوية مواصلة الاستثمار العام والخاص المنتج لفرص الشغل، مع دعم وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة.

البعد الاجتماعي لقانون المالية

البرامج	القطاعات/المؤسسات المعنية	الحصص (مليون درهم)	نسبة تمويل كل قطاع
الطرق	وزارة الداخلية	1.700	68%
	وزارة التجهيز والنقل	600	24%
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	200	8%
المجموع		2.500	100%
الكهربة	وزارة الداخلية	302	26%
	المكتب الوطني للكهرباء	770	66%
	المستفيدين	90	8%
المجموع		1.162	100%
الماء الصالح للشرب	وزارة الداخلية	452	62%
	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	273	38%
المجموع		725	100%
الصحة	وزارة الداخلية	10	13%
	وزارة الصحة	65	87%
المجموع		75	100%
السكن الوظيفي للمدرسين	وزارة الداخلية	200	44%
	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي	250	56%
المجموع		450	100%
المجموع العام		4.912	

• تعزيز موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من 1 مليار درهم سنة 2012 إلى 1,5 مليار درهم خلال سنة 2013 بهدف إدماج السياسات القطاعية على مستوى المناطق المعوزة والجبلية ودعم المشاريع الممولة في إطار برنامج التأهيل الترابي.

تقوية آليات التضامن الاجتماعي و المجالي

• **تعزيز آليات استهداف الفئات المعوزة طبقاً للمادتين 31 و 34 من الدستور:**
• تسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد»: 1,5 مليون مستفيد
• توطيد وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» للمساعدات المالية المشروطة المباشرة: من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2012-2013 إلى 783.000 تلميذ ينتمون إلى 460.000 أسرة؛
• مواصلة عملية «مليون محفظة» حيث يتوقع ارتفاع عدد المستفيدين ليصل إلى 3.898.311 مستفيد خلال السنة الدراسية 2013-2012؛
• دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بمنح المساعدات المالية للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ودعم الأنشطة المدرية للدخل من خلال مبادرات جمعوية وإحداث وحدات الاستقبال والتوجيه على المستوى الإقليمي، بشراكة مع التعاون الوطني.

• **تقوية و ضمان موارد قارة لفائدة صندوق التماسك الاجتماعي و ذلك طبقاً للمادتين 39 و 40 من الدستور:**

• مساهمة اجتماعية التضامن سنوياً برسم الأرباح تطبق على الشركات التي تحقق ربحاً صافياً يفوق 15 مليون درهم، وعلى الدخل الصافي للأشخاص الذاتيين التي تتجاوز 360.000 درهم سنوياً؛
• مساهمة التضامن تعوض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على التسليم الذاتي للنباتات السكنية؛
• رفع نسبة الضريبة على الدخل بالنسبة للأرباح المتأتية من بيع العقارات غير المبنية التي دخلت المدار الحضري ابتداءً من فاتح يناير 2013 من 20% إلى 30%؛
• الرفع من الحصة المخصصة لصندوق التماسك الاجتماعي من الرسم الداخلي للاستهلاك على السجائر المصنعة والتي سنصل إلى 4,5% من ضمن البيع للعموم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

تأهيل المنظومة التعليمية وتيسير الولوج للخدمات الصحية و إلى السكن

توقعات 2013	توقعات 2012	نسبة الإنجاز	توقعات 2011	توقعات 2010
98%	100,4%	97,9%	97,5%	
84%	100,2%	83,7%	83,5%	
2,9%	59%	5,4%	3,2%	
9,1%	72%	13,4%	9,7%	
783 000	100%	670 000	670 000	
3 898 311	95%	3 858 000	4 049 572	
1 380 586	98%	1 257 346	1 239 000	
117 361	93%	98 583	105 000	

توقعات 2013	توقعات 2012	نسبة الإنجاز	توقعات 2011	توقعات 2010
509.706	106%	437.106	413.970	
216.800	100%	177.000	177.000	
70.000	123%	54.000	44.000	
12.000.000	91%	10.500.000	11.480.000	

توقعات 2013	توقعات 2012	نسبة الإنجاز	توقعات 2011	توقعات 2010
95	98,9%	94	95	
4.800	64%	3.140	4.900	
16.000	66,7%	10.666	16.000	
1.820	60%	1098	1.820	

تصل نسبة وفيات الأمهات إلى 112 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، حسب معطيات المسح الوطني الديمغرافي لسنة 2010. تصل نسبة وفيات الأطفال إلى 28,8 وفاة لكل 1.000 ولادة حية، حسب المسح الوطني الأخير حول السكان والصحة العائلية لسنة 2011.

توقعات 2013	توقعات 2012	نسبة الإنجاز	توقعات 2011	توقعات 2010
79	57%	45	79	
280 000	78%	219 000	280 000	

• إطلاق 50 مدرسة جماعية جديدة؛
• إطلاق الشطر الأول من برنامج وطني لتعويض البنائات المدرسية الجاهزة يضم 25 مؤسسة مدرسية جاهزة.

• 509.076 طالب برسم السنة الدراسية 2012 - 2013؛
• انطلاق أشغال بناء 24 مدرج إضافي؛
• الرفع من الشعب ذات الطابع المهني لتصل بذلك إلى 1.160 شعبة خلال السنة الدراسية 2012-2013 (63% من العرض الحالي)؛
• توسيع القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية عبر وضع 19.000 سرير إضافي؛
• فتح 6 مطاعم جامعية جديدة.

• مواصلة أشغال بناء مستشفيات جهوية وإقليمية ومحلية؛
• استكمال أشغال البناء والتجهيز للمركز الاستشفائي الجامعي لوجدة؛
• انطلاق الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة؛
• وضع خدمات صحية للأمراض النفسية في مجموع المستشفيات الجهوية؛
• مواصلة أشغال بناء مراكز القرب لعلاج السرطان (ببني ملال وورزازات وتطوان والراشيدية) ومراكز جهوية لعلاج السرطان (بالعيون ومكناس، ووجدة وطنجة وأسفي)؛
• تأهيل مراكز الولادة الاستشفائية وعصرنة التجهيزات؛
• تعزيز الإجراءات الموجهة لتعميم نظام المساعدة الطبية.

النفقات المتعلقة بالمعالجة والتدخل في النسيج العتيق والبنائات الآلية للسقوط.

• تمديد الإعفاءات الضريبية المنوطة لبرامج إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة إلى غاية 31 دجنبر 2020، وذلك بهدف محاربة السكن غير اللائق.

تأهيل المنظومة التربوية :
42,38 مليار درهم

• بناء 569 مؤسسة تعليمية؛
• إطلاق برنامج بناء 80 إعدادية متوفرة على الداخليات و 60 مؤسسة في المستوى الثانوي و 30 داخلية؛

تطوير التعليم العالي :
9,66 مليار درهم

انطلاق أشغال بناء 6 مؤسسات جامعية جديدة وهي كلية الطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة وكلية علوم الشريعة بالسمارة؛
• توسيع وإعادة تأهيل البنائات التحتية للمؤسسات الجامعية لاستقبال

تيسير الولوج للخدمات الصحية :
12,7 مليار درهم

• إنشاء 30 وحدة طبية استعجالية للقرب؛
• وضع ثمانية مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية وكذا تفعيل 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش؛
• إعطاء الانطلاقة لأول تجربة للنقل الطبي بواسطة المروحيات؛
• تطوير أقطاب استعجالية متخصصة؛
• تعزيز توفير وتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى سلاسل الخدمات الاستعجالية؛
• مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها في إطار تعزيز الإصلاح الاستشفائي ليشمل 21 مستشفى؛

تيسير الولوج إلى السكن :
4 ملايين درهم

• توسيع مجال تدخل صندوق التضامن للسكني والاندماج الحضري من خلال تخصيص حصيلة الرسم المفروض على حديد البناء و 30% من الناتج الضريبي على الرمل و توسيع مجال تدخله ليشمل

دعم الطبقة المتوسطة والحفاظ على القدرة الشرائية

تتمثل الإجراءات التي ينص عليها قانون المالية لسنة 2013 في:

• الإعفاء من واجبات التسجيل والتمير وكذا من واجبات التقييد في سجلات المحافظة العقارية بالنسبة للسكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته المغطاة ما بين 80 و 120 متر مربع ولا يتعدى ثمن بيعه 6000 درهم للمتر مربع؛

• تسهيل ولوج التعاونيات السكنية للفئات المتوسطة للعقار والتمويل عبر وضع آليات تمكنها من الاستفادة من خدمات صناديق ضمان السكن «FOGALOGE و FOGARIM» عبر ضمان القروض الممنوحة لأعضاء هذه التعاونيات على أساس الرسم العقاري قبل تفكيكه الرسوم فرعية؛

- تخصيص ما يعادل 4 مليار درهم لتنفيذ التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي:
- 2.630 مليون درهم : مخصصة للترقي في الدرجة في إطار الحصيد الجديد 33% وتحديد سقف الانتظار من أجل الترقى بالاختيار في أربع سنوات.
- 800 مليون درهم لتسوية وضعية بعض هيئات موظفي الدولة.
- 600 مليون درهم للترقي في الرتبة.
- تخصيص مبلغ 40 مليار درهم لصندوق المقاصة لدعم بعض المواد الغذائية الأولية (5 مليار درهم) و المواد النفطية (35 مليار درهم).
- رفع نسبة التخفيض الجزافي من المبلغ الإجمالي للمعاشات من 40 إلى 55 في المائة.

البعد الاقتصادي لقانون المالية

فتح إمكانيات جديدة للتشغيل

في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية:

- إحداث برنامج «تأطير» يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالنظرة الطويلة الأمد بوضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب في أفق تأطير 50.000 سنويا؛
- فتح شبابيك خاصة لفائدة الباحثين عن العمل غير المتوفرين على شواهد من أجل توجيههم نحو نظام التكوين بواسطة التدرج المهني وجعلهم يستفيدون من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- تمديد مدة إعفاء عملية القرض التي تقوم بها جمعية السلفات الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية 31 دجنبر 2016 من أجل دعم تطوير التموييلات الصغرى وكذا تشجيع صغار المقاولين على تنمية مشاريعهم الخاصة التي تمكن من إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

تمديد مدة إعفاء عملية القرض التي تقوم بها جمعية السلفات الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية 31 دجنبر 2016 من أجل دعم تطوير التموييلات الصغرى وكذا تشجيع صغار المقاولين على تنمية مشاريعهم الخاصة التي تمكن من إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

المؤشرات	توقعات 2012	إنجازات 2012	نسبة الانجاز	توقعات 2013
إدماج الباحثين عن العمل في إطار برنامج "إدماج"	60.000	33.508	55,85%	65.000
تحسين تشغيل الباحثين عن عمل في إطار برنامج "تأهيل"	20.000	14.254	71,27%	20.000
مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج "مقاولتي"	2.000	1.843	92,15%	2.500
عدد المقاولات المحدث في إطار برنامج "مقاولتي"	500	307	61,40%	جمع الراغبين في إحداث مقولة

مواصلة السياسة الإرادية لدعم الاستثمار العمومي

• تعبئة 180,3 مليار درهم لمواصلة تأهيل البنيات التحتية من طرق سيارة و سريعة وموانئ و سكك حديدية وسدود ومطارات ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية؛

• إطلاق جيل جديد من الاستثمارات يشجع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

• ترمين الاستثمارات المنجزة بناء على تقييم واقعي لما تم إنجازه في القطاعات الفلاحية والسياحية...

دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة

يتضمن قانون المالية مجموعة من التدابير الهادفة إلى خلق مناخ يشجع على تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتتمثل هذه التدابير فيما يلي :

• تقليص العبء الضريبي عبر تقليص الضريبة المطبقة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 300.000 درهم من 30% إلى 10%.

• تشجيع هذه المقاولات على رفع رأسمالها، عن طريق:

- منح تخفيض في الضريبة على الشركات يساوي 20%، من مبلغ الزيادة عن رأس المال.
- تطبيق واجب ثابت قدره 1.000 درهم على عمليات تأسيس الشركات والزيادة في رأسمالها إذا كان رأس المال المكتتب به لا يتجاوز 500.000 درهم؛
- الرفع من معدل الضريبة المحصلة عن طريق الحجز من المنبع على منتجات الأسهم والاقطاعات الضريبية والداخل المماثلة من 10 إلى 15%.

• مواكبة هيكلتها وتقوية قدراتها التنافسية، من خلال ضمان الحياد الجبائي في عملية اندماج الشركات.

• اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة والرامية بالخصوص لتعزيز الثقة :

- تخويلها حصة لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية؛
- تكثيف الجهود لتقليص مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، حيث سجلت المبالغ المسترجعة زيادة بـ 36% سنة 2012؛
- تشجيع المزمين على تصفية ديونهم عن طريق الحذف الكلي لغرامات التأخير، من الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2013.

• تقوية القدرات التديبيرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر:

- دعم الابتكار من خلال تفعيل آليات «انطلاق» و«تطوير» ودعم البحث في التكنولوجيات المتقدمة (110 مليون درهم)؛
- مواصلة تفعيل برامج «امتياز» و«مساندة» و«إنماء» لدعم المقاولات التي تتوفر على إمكانيات ذاتية للتطور (400 مليون درهم)؛
- ترسيخ استعمال تكنولوجيا الاعلام بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك عبر مواصلة تفعيل برامج «مساندة تكنولوجيا الإتصال»، الرامي إلى إدماج نظم المعلومات بهذه المقاولات.

الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

يهدف قانون المالية لسنة 2013 إلى خفض عجز الميزانية إلى 4,8 % من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال تحسين الموارد الجبائية و ترشيد النفقات :

• تحسين الموارد الجبائية : + حوالي 9 مليار درهم (+1% من الناتج الداخلي الخام)

- الإلغاء التام للزيادات والعقوبات في التأخير من أجل تشجيع الخاضعين للضريبة لتسوية متأخرات الضرائب والرسوم وذلك خلال الفترة المتراوحة بين الفاتح من يناير و30 دجنبر 2013 ؛
- الرفع من سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة (زائد 875 مليون درهم)؛
- رفع سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح المتأتية من تقويت الأراضي غير المبنية (زائد 200 مليون درهم)؛
- توضيح طريقة تحديد ثمن التملك عند تحديد الربح العقاري في حالة تقويت عقارات وقع تملكها عن طريق الإرث؛
- إحداث نظام استثنائي في مجال الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التجهيزية المنقولة المستعملة.
- تحسين المساهمات المالية للمؤسسات والمنشآت العامة: + 1,18 مليار درهم؛
- ترمين وعقلنة تدبير الأملاك العقارية للدولة : +1 مليار درهم

• ترشيد النفقات : تقليص مجموع النفقات ب 1,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام

- تقليص نمط عيش الإدارة وتأسيس مبدأ الاستغلال المشترك للوسائل المتاحة؛
- عقلنة تدبير الموارد البشرية بواسطة اللجوء إلى التكوين والتدبير الاستراتيجي في هذا المجال؛
- ربط برمجة أعمادات الاستثمار بمستوى الإنجاز وبتقييم الوقع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف البرامج والمشاريع؛
- تشجيع اللجوء إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل وإنجاز المشاريع الاستثمارية للمنشآت والمؤسسات العامة.

تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني

• تحفيز شروط الاستثمار الصناعي من خلال:

- تخصيص 590 مليون درهم لمواصلة تطوير المهن العالية للمغرب: قطاع السيارات وقطاع الطيران والخدمات عن بعد والإلكترونيك؛
- تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية: الصناعات الكيماوية والنسج كيميائية والصناعات الدوائية؛
- تطوير المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا والاندماج الصناعي من خلال دعم بروز نسيج صناعي يواكب المشاريع الاستثمارية الكبرى: رونو، بومباردي و الصناعات المرتبطة بالسكك الحديدية؛
- إعادة تموقع قطاع النسيج والألبسة كي يصبح أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- توفير الموارد البشرية المؤهلة من خلال تفعيل برامج التكوين في مجالات صناعة السيارات و الإلكترونيك وصناعة الطائرات بالموازاة مع استقطاب الاستثمارات في مجال التكوين العالي الجودة: المدرسة المركزية في الدار البيضاء (100 مليون درهم).

• تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال:

- تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستكية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج.
- تخفيض رسوم استهلاك المواد الأولية :
- بالنسبة لقطاع تربية الحيوانات و المواشي : تخفيض رسم الاستيراد من 49% و 25% و 17,5% و 10% إلى 2,5%
- بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية الفلاحية : تخفيض رسم الاستيراد على المواد الأولية من 49 % و 25 % و 17,5% إلى 2,5 % أو 10%.
- بالنسبة لقطاع الصناعة الصيدلية : تخفيض رسم الاستيراد من 254% و 49% إلى 2,5% أو 10% على بعض المواد الحيوانية والنباتية المستعملة في تصنيع المواد الصيدلية.
- بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية : تخفيض رسم الاستيراد من 10% إلى 2,5% على المواد النباتية المستعملة كخشو أو في صناعة الحصر والسلال أو في الدباغة والصباغة.

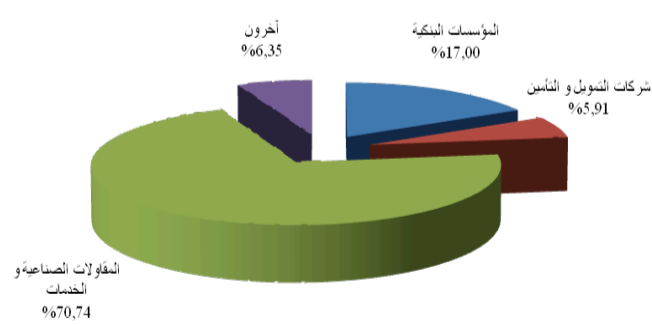
الموارد الضريبية

الضريبة على الشركات حسب أصناف المزمين بدراهم :

أصناف المزمين	قانون المالية لسنة 2012	* تحيين توقعات 2012	**مشروع قانون المالية لسنة 2013
المؤسسات البنكية	7 062	7 062	7 231
المقاولات الصناعية و الخدمات	29 387	29 387	30 090
شركات التمويل والتأمين	2 456	2 456	2 514
آخرون	2 638	2 638	2 703
المجموع	41 543	41 543	42 538

(*) تثبيت التوقعات - (**) توقعات

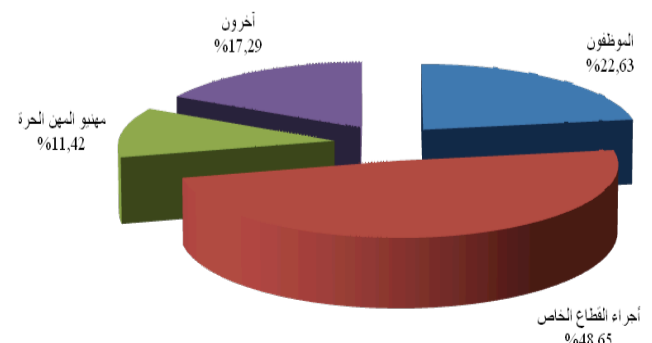
توزيع الضريبة على الشركات حسب أصناف المزمين برسم قانون المالية لسنة 2013



الضريبة على الدخل حسب شريحة الدخل أو الصنف المهني بدراهم :

صنف المزمين الضريبي	قانون المالية لسنة 2012	تقديرات انجازات 2012	*مشروع قانون المالية لسنة 2013
الموظفون	6 660	6 970	7 457
أجراء القطاع الخاص	14 480	15 250	16 029
(المهنيون (المهنة الحرة	3 185	3 332	3 763
آخرون	4 634	4 747	5 698
المجموع	28 959	30 299	32 947

توزيع الضريبة على الدخل حسب شريحة الدخل أو الصنف المهني برسم قانون المالية لسنة 2013



- نسبة النمو : 4,5%؛
- نسبة عجز الميزانية : 4,8 % من الناتج الداخلي الخام؛
- متوسط سعر البترول : \$ 105 / للبرميل؛
- سعر الصرف (دولار/ درهم) : 8,5 .

الفرضيات